العواضي: لن نوقع على الوثيقة إلاّ إذا عُدّلت

اكد الاستاذ ياسر العواضي عضو اللجنة العامة عضو مؤتمر الحوار الوطني انه وزملاءه من ممثلي المؤتمر الشعبي العام في فريق القضية الجنوبية مع حق (اخواننا في المحافظات الجنوبية ولسنا مع ان يسيطر على هذا الحق فصيل لم يتضرر اصلا من 94).. مؤكدا انهم مع حل لا يؤسس لمشاكل جديدة في الجنوب أو الشمال

وعاهد العواضي انه وزملاءه في فريق القضية الجنوبية لن يوقعوا على الوثيقة المثيرة للجدل (الا اذا عدلت باي طريقة مباشرة او بملحق مكمل لها يزيل عيوبها)

واوضح القيادي المؤتمري قائلا : (انا شخصيا ارى ان هنالك مشروعين يتنافسان بقوة وهماعودة اليمن الى ماقبل عام 1990م او عودته الى قبل عام 1960م اي الى ماقبل ثورتي سبتمبرواكتوبر).

مشيرا الى وجود خيار آخر لكن صوته ضعيف وانه يتجاوز هذا التاريخ الى الامام (لكنه الان خافت وان كان صحيحاً سيندم الجميع على ضياعه مستقبلا).

وقال : (طرح هذه الوثيقة وغياب النظام الجمهوري من تقارير الحوار التسع يدعم مشروع ماقبل 1960م الذي يقضي الشمال للائمة والجنوب للسلاطين وستدخل الاساطيل لدعم هذا).

واضاف : (المشروع في حال اقرار الوثيقة كما هي ورغم قلة تجربتي الا اني مسؤول عن كلامي وستتذكرونه يوما ما وقد لا يكون هذا اليوم بعيدا).

مؤكداً : (خطة بريطانيا العظمى وشركات النفط في شرق اليمن تمشي بقوة ويمن مابعد 1990م اوحتى ماقبلها افضل بكثير من مشروع وخطة يمن ما قبل1960م هذا ما اراه).

مرجات الحوار الحزبي

ـــف للحراك والحوثيين

ـــح لا لمصالحة

التقاسم المناطقي والحزبي لهيئة العدالة أفقد الشارع الثقة بإحقاق المصالحة

طغيان العمل الحزبي على الهم الوطني

أما المادة (80) الخاصة بتشكيل الهيئة من عدد لا يقل عن 11 ولا يزيد عن 15 عضواً على أن لا تقل نسبة النساء عن 30% والجنوب عن 50% من قوامها وتقوم السلطة المخولة باختيارهم، حتى في هذه الهيئة نجد العقليات المناطقية تطغى والمحاصصة الحزبية تفرض نفسها بقوة على البعد الوطني.

ويجب أن تكون الهيئة مستقلة استقلالاً تاماً لا تخضع للمحاصصة مطلقاً، كما أن الاشارة الى السلطة المخولة بالقيام باختيارهم بدلاً عن السلطة التشريعية أمر لا يستقيم ويكال ذلك للمجهول يثير الاستغراب.

ولم يتوقف هذا العبث بالمستقبل الى هنا وحسب بل إن المادة (81) تنص على أن جميع الإجراءات والمعالجات وكل ما يصدر عن الهيئة من قرارات وأحكام تعتبر ملزمة ونهائية وغير قابلة للنقض.

تصوروا فهذا النص يعكس اعتواراً حقيقياً في التفكير وجهلاً سياسياً واضحاً لأنه لا يمكن أن تتحول الهيئة الى محكمة جنائية وتخول بإصدار احكام، وبالتالي اللجوء للقضاء العادي أفضل بكثير كونه يكفل للمتهم حقوق الطعن في ثلاث درجات للتقاضي.

وجاء في المادة(85): يتمتع ضحايا الانتهاكات بموجب هذا القانون بمجانية التقاضي وتتحمل الدولة جميع النفقات.. فهذا النص يؤكد أن الهيئة ذاهبة في اتجاه التحول الى محكمة جنائية لأنها في الأساس وفقاً لمفهوم العدالة الانتقالية لا تقوم بإجراءات تقاض ودعاوى وإجابات بل تطلب صرف تكاليف ماليةً من قبل الخصوم.

وفي الفقرة (د) من المادة «9» جاء فيها: تقديم الاعتذار بما في ذلك الاعتراف علناً بالوقائع وتحمل المسؤولية، وهذا الأمر يستحيل تطبيقه في بيئة اجتماعية قبلية مثل اليمن ببساطة، فمن سيعترف بجرمه، ثم بعد الاعتراف علناً فلابد من سفك الدماء وهذا سيؤدي الى أعمال الثأر، حيث سيدفع أقرباء الضحايا للانتقام عبر هذا الأسلوب التحريضي المستفز لهم.

والفضيحة التي تجعل الشارع اليمني يسخر ويعزف عن تقارير بعض فرق الحوار، أن المادة(93) تشدد على المصادقة على نظام روما الأساس الخاص بالمحاكمات الجنائية علماً أن هذه الاتفاقية سبق أن تم رفضها من قبل مجلس النواب الحالي.

المادة(101) بمنع كل من ثبت تورطه بأدلة دامغة بارتكاب انتهاكات أو جرائم فساد من تولي الوظائف العليا ويحرم من الترشيح للانتخابات العامة.

يجب أن يكون الإثبات بحكم قضائي بات أما الإثبات بالأدلة فمن هي الجهة المخولة بذلك، كما أن هذه المادة ستفتح المجال للأعمال الكيدية والعزل السياسي تحت دعاوى كاذبة وهات يا شهود.. وكم من اصلاحيين قد حلفوا بالأمس؟!!

هذه مجرد ملاحظات أولية لموضوعات خطيرة يجري تمريرها من قبل أطراف لا تستشعر مسئولياتها الوطنية والدينية.

يحيى دويد:

لدينا الكثير من الملاحظات والتحفظات على تقرير المصالحة والعدالة

أوضح الأستاذ يحيى دويد رئيس مكون المؤتمر الشعبي العام في فريق عمل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار الوطني، أن تقرير المصالحة والعدالة -الذي جرى استعراضه في الجلسة العامة- لم يمر بالإجراءات الصحيحة، ولم يستكمل إجراءات التصويت عليه بحسب اللائحة المنظمة لا في المرحلة الأولى ولا الثانية.

وأكد دويد أنه ما زال لدى مكون المؤتمر الشعبي العام في فريق المصالحة والعدالة الكثير من الملاحظات والتحفظات على العديد من المواد التي اشتمل عليها التقرير بصيغته المعروضة أمام الجلسة العامة، مشيراً إلى أن أولى تلك الملاحظات على التقرير تنصب في الجانب (الإجرائي) الذي لم يراع فيه أحكام الدليل التنظيمي لمؤتمر الحوار الوطني.

وعن تلك الملاحظات، أشار دويد الى أنه تم سحب التقرير في المرحلة الأولى من التصويت عليه بعد أن كان الفريق قد صوت على جزء منه ووصل إلى المادة (107) من أصل (156) مادة، مضيفاً: أن الفريق توقف عند المادة (108) والتي حصل خلاف بشأنها كونها مخالفة لمرجعيات الحوار الوطني المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقرارات مجلس الأمن والدليل التنظيمي لمؤتمر الحوار .

وأوضح دويد أنه تم رفع موضوع المادة محل الخلاف إلى الأخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية.. رئيس مؤتمر الحوار الوطني، لطلب الرأي بشأنها كمادة "منفردة" على أن يعود التقرير للفريق لاستكمال التصويت على باقي مواده بحسب اللائحة المنظمة للمؤتمر، وأضاف: إلا أننا فوجئنا بأن التقرير تم حجبه بشكل كامل ولم يتم إعادته إلى الفريق إلا بصورة تختلف تماماً عن مشروع التقرير الذي تم رفعه إلى لجنة التوفيق ورئيس مؤتمر الحوار، مع طلب التصويت عليه كحزمة واحدة وبـ"الموافقة".

وقال: هذا الأجراء أدى إلى ردود أفعال ساخطة في أوساط فريق المصالحة والعدالة الذين وجدوا أن هناك مشروعاً جديداً لا يعبر عن إرادتهم ولن يعبر عن إرادتهم في حال التصويت عليه بالموافقة كحزمة واحدة، موضحاً أنه تم اقتراح إعادة رفع التقرير إلى رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار إعمالاً لنص المادة (42) فقرة (ب) والتي تنص على إجراء مشاورات للمكونات السياسية لاحتواء أي تباين في وجهات النظر بين المكونات.. وهو الأمر الذي لم يحدث بعد رفع التقرير.

التقرير أعيد بصورة تختلف تماماً عن المشروع المرفوع للجنة التوفيق

مواد تم التصويت عليها تعرضت للتعديل والتغيير

هناك من يستغلون مواقعهم لحجب الحقائق عن رئيس الجمهورية

وتابع دويد: وبينما نحن بانتظار ذلك.. فوجئنا بإنزال التقرير إلى القاعة وقراءته أمام الجلسة العامة بصيغته السابقة التي سبق رفضها، حيث لم تؤخذ بالاعتبار نتائج التصويت على (107) من المواد في المرحلة الأولى وتعرضت بعض تلك المواد المصوت عليها للتعديل والتغيير، بالإضافة إلى إدراج مادة جديدة بخلاف ما سبق التوافق عليه في لجنة التوفيق بشأن تلك المادة، وقال: إن ما حدث في الجلسة أدى إلى ردات فعل عنيفة أثناء قراءة التقرير.. وكانت المفاجأة الكبرى أنه تم تعديل نص تلك المادة أثناء انعقاد الجلسة العامة وإظهار نص بديل.

مشيراً إلى أن هذا الأجراء يكشف عن وجود مافيا سياسية داخل مؤتمر الحوار لها بصمات واضحة فيما يُعتمل داخل المؤتمر وتعمل لصالح مكونات سياسية بعينها أو أجندات خاصة بها، وقال: إن ما يحدث يجعلنا نقف مطولاً أمام تلك الممارسات وندق جرس الإنذار لكل المكونات السياسية لأن تغادر مواقفها المتمترسة أمام أجنداتها الخاصة والوقوف بشكل حازم أمام من يستغل التباينات بين المكونات السياسية لتمرير مشاريع لا ندري عن ماهيتها شيء إلا أنها تستغل وضعها الديناميكي والمؤثر في هيئات مؤتمر الحوار لتمرير ما تريد.

ووجه دويد رسالة خاصة للأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.. رئيس مؤتمر الحوار الوطني، مطالباً إياه التنبه لمثل تلك الممارسات والوقوف أمامها بحزم لما تمثله من خطورة كبيرة على نتائج ومخرجات مؤتمر الحوار، كون نجاح المؤتمر سيحصد ثماره الجميع في حال النجاح ولكنه شخصياً سيحمل الجزء الأكبر من التبعات في حال الفشل .

ونبه عضو مؤتمر الحوار إلى أن تقرير المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ما زال يحوي في طياته الكثير من المواد المفخخة والألغام التي هي محل اعتراض رئيس الجمهورية نفسه، لإدراكه أخطار مثل تلك القرارات في المستقبل.. والتي من شأنها أن تربك العملية السياسية وتشيع الفوضى وتثير نزعات الانتقام .

ووجه دويد اتهاماً لجهات تستغل موقعها لحجب الكثير من الحقائق حتى عن رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار، معرباً عن أمله أن يتم التنبه لمثل هذه الممارسات وخطورتها.

ـــات التمزيـــق والفـــوضى

د.الزنداني: تضع الوثيقة الحواجز بين اليمنيين وتعزز المناطقية

المودع: أضافت الوثيقة بارود جديداً الى حرائق اليمن العديدة

إلى الشمال أو العكس، فكان اليمني يتنقل بدون بطاقة أو تصريح، لذا فقد شارك الجنوبيون في ثورة 26 سبتمبر وشارك الشماليون في ثورة 14 أكتوبر، بل ومن أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر الرئيسية الوحدة اليمنية أرضاً وانساناً.

مشيراً إلى أن وثيقة بن عمر ستضع بعض الحواجز التي ستخلق نوعاً من التباعد بين أبناء اليمن، وتعزز من المناطقية، خاصة عندما نتحدث عن الانتخابات العامة ومسألة ما أوردته الوثيقة من التأكيد على أن الانتخابات ستكون على أساس الأرض مقابل السكان، هي تشبه (الأرض مقابل السلام)

من جانبه يرى الكاتب عبدالناصر المودع ان الوثيقة التي اقترحها جمال بن عمر والتعديلات التي أجريت عليها، اضافت تعقيدا جديدا للمشهد السياسي اليمني.مشيرا الى ان الوثيقة ستثير من المشاكل أكثر بكثير مما سُتقدم من حلول، فإلى جانب أنها تفتقد للسند القانوني، فأنها لا تمتلك الحد الأدنى من التأييد السياسي.

وقال : (لن تُرضي هذه الوثيقة أصحاب المشروع الانفصالي في الجنوب، والذين يمتلكون الصوت العالي هناك. فهؤلاء سيتعاملون مع هذه الوثيقة على أنها تهدف إلى إجهاض مشروعهم، الذي يعتقدون انه في متناول اليد. ومن ثم؛ فإن من المتوقع أن تزداد الأوضاع السياسية والأمنية سوءا في الجنوب، وأن يقوى صوت الانفصال هناك.)

وفي المقابل يرى الكاتب المودع ان الرافضين للوثيقة ممن يعتقدون بأنها تهدد الوحدة، سيصعدون من معارضتهم. (والنتيجة أن هذه الوثيقة ستعمل على إضعاف مشروع التسوية في اليمن برمته، وهو ما يجعلها بمثابة بارود جديد يضاف إلى حرائق اليمن العديدة).